

السعودية آفة حقوق الانسان في المنطقة

تتم وسط صمت دولي مطبق، فمثلاً الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون لم يجدا حرجاً من القول العام الماضي في مقابلتين تلفزيونيتين منفصلتين «إنهما يتحاشيان انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية علناً، لأنه هذا قد يضر في العلاقات مع الرياض، مؤكداً أنهما يناقشان هذه القضايا مع المسؤولين في المملكة بعيداً عن الإعلام».

من الواضح أن هذا «الضغط من وراء الكواليس» المزعوم لم ينعفع، إذ زادت انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية تحديداً ودول الخليج الأخرى، بشكل غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، ولم تعد مثلاً السجون السياسية في السعودية كافية للعدد المتزايد من المعتقلين السياسيين (قدرتهم منظمات حقوقية مثل حسم بأكثر من 30 ألفاً فيما تقول السلطات إنهم لا يتجاوزون 5 آلاف)، حتى أن وزارة الداخلية أعلنت في 2009 البدء في إنشاء أربعة سجون جديدة تابعة لجهاز المباحث العامة (السياسية) سيئ السمعة.

الأكيد أن حقوق الإنسان في السعودية وجاراتها الخمس المطلة على الخليج العربي ستشهد مستقبلاً أكثر سواداً، لا سيما في ظل تولي إدارة الحكم في الرياض قيادة جديدة توصف بالرعونة والدموية، خصوصاً وزير الداخلية وولي العهد محمد بن نايف، الذي وصفه رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الدين الحريري في لقاء مع مسؤولين أميركيين بأنه «سفاح»، وفقاً لوثيقة صادرة من السفارة الأميركية في بيروت، سربها موقع ويكيليكس في 2009. (من الأشخاص الذين سحبت جنسيتهم البحرينية بسبب نشاطه الحقوقي) * المدير التنفيذي لمنظمة «أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين»

الماضي، لمطالبتة بنظام ملكي دستوري في لقاء تلفزيوني، وقبله أكثر من 11 من أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية الذين أصدرت المحكمة ضدهم أحكاماً تراوحت بين 10 إلى 15 عاماً، إضافة إلى المحامي وليد أبو الخير الذي رغم رفضه الاعتراف بها «لأنها تدار من وزارة الداخلية» حسب قوله، إلا أنه معتقل منذ 2013 لقضاء عقوبة بالسجن 15 عاماً أصدرتها المحكمة ذاتها.

المؤسف، أن السعودية ساعدت وحرصت دول الخليج الأخرى خصوصاً البحرين والكويت وعمان، على أن تسلك مسلكها في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فبعد دخول قوات الاحتلال السعودي إلى المنامة وقضها بعنف دموي لاعتصام دوار اللؤلؤة في آذار/ مارس 2011، بدأ النظام البحريني حملة اعتقالات غير مسبقة طالت أكثر من ثلاثة آلاف من نشطاء الحراك الديمقراطي بينهم نساء وأطفال، غالبيتهم العظمى مازالت في السجون وصدرت ضد بعضهم أحكام بمدد تجاوزت العشرين عاماً، فيما مات آخرون نتيجة التعذيب.

أما الكويت فتحوّلت منذ 2012 إلى دولة قمعية بامتياز بعدما كانت أكثر دولة عربية فيها مساحة من الحرية والممارسة الديمقراطية، فصارت وظيفة وزارة الداخلية اعتقال أي شخص ينشر تغريدة على موقع تويتر تنتقد السعودية، مثل الصحافي حامد بويابيس والناشط محمد العجمي وكلاهما صدر ضده حكم بالسجن لمدة عام، بل لم يشفع للكاتب صالح السعيد تاريخه الصحافي، إذ أودع السجن في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ليقتضى حكماً نهائياً أصدرته محكمة كويتية بحبسه ست سنوات بتهمة الإساءة للسعودية في لقاء تلفزيوني! المثير للقلق أن هذه الانتهاكات،

حسين عبدالله*

يمكن القول إن الحكومة السعودية من أكثر دول العالم انتهاكاً لحقوق الإنسان، وكان إعدام الشيخ نمر النمر، أبلغ مثال، فذنبه الوحيد هو انتقاده للنظام في خطبه ومطالبته بإصلاحات سياسية، وحتى محكمة الإرهاب التي مثل أمامها -بغض النظر عن نزاهتها- لم تدينه إلا بتهم فضافضة مثل «التحريض على الخروج على ولي الأمر».

وبتجاوز جريمة إعدام الشيخ النمر رغم شناعتها، لكن هناك غيره من المئات إن لم يكن الآلاف من النشطاء الذين أودعوا في السجون

أنشئت محكمة الإرهاب عام 2009 لمحاكمة الموقوفين على «ذمة قضايا أمنية»

السعودية منذ عام 2013، وقضت محكمة الإرهاب سيئة السمعة بسجنهم مدداً تتراوح بين 10 و30 عاماً.

ولا بد من الإشارة هنا سريعاً إلى محكمة الإرهاب، فهي أنشئت في 2009 بامر من وزير الداخلية حينها نايف بن عبدالعزيز لمحكمة الموقوفين على «ذمة قضايا أمنية»، لكنها منذ ذلك الحين صارت سيفاً مسلطاً على رقاب الحقوقيين والمنادين بالإصلاح، وتعد محاكمتها بشكل سري، ووفقاً لحامين ترافعوا أمامها مثل عبدالعزيز الحصان الباحث في كلية الحقوق في جامعة أيووا الأميركية، «إن المحكمة كانت تعقد جلساتها بحضور رجال المباحث السياسية وكان القضاة يتلقون التوجيهات مباشرة منهم!». آخر ضحايا هذه المحكمة هو الكاتب زهير كتبي التي قضت بسجنه أربع سنوات الشهر

الأمن الدولي الأخير. وإذا كان النظام السعودي يعيش حالة من التخبط وانعدام التوازن، فإنما يعود ذلك إلى فشل مخططاته ورهاناته تماماً كما هو حال حليفه رجب طيب أردوغان، ولهذا فإنه يجد صعوبة في التكيف مع موازين القوى الجديدة، كما تفعل الدولة الأقوى أميركا، والسبب في ذلك يكمن في أن حكام آل سعود لا يريدون الإقرار بفشل سياساتهم، وهم إذا ما استمروا في حربهم التدميرية في اليمن وتغذية الحرب الإرهابية في سوريا، فإنهم يقامرون باستقرار حكمهم ومملكتهم وتعريضها للاهتزاز وتفجر التناقضات داخلها.

خامساً: في الاحتمالات

إن التوتر الحاصل في العلاقات السعودية الإيرانية والتجيش الذي تقوم به السعودية ضد إيران والقيام بحملة تعبئة ضدها، وجرى التعبير عنه في البيان الأخير لوزراء الخارجية العرب إثر اجتماعهم في القاهرة، لا يظهر أنه يتجه إلى التصعيد، بل يسير نحو التهدئة، وهو ما تدل عليه المؤشرات الآتية:

المؤشر الأول: الموقف الإيراني الذي جاء على لسان وزير الخارجية محمد جواد ظريف، والذي شد على التهدئة وعدم سعي إلى التصعيد. المؤشر الثاني: الموقف السعودي المعبر عنه بما قاله ولي ولي العهد محمد بن سلمان لصحيفة «الايكونوميست» وأكد فيه أن السعودية لن تسمح بحصول حرب مع إيران.

المؤشر الثالث: الموقف الأميركي الذي سارع من خلال وزير الخارجية جون كيري إلى الاتصال بوزير الخارجية السعودي والإيراني للتوسط بين البلدين للتهدئة، وهو مؤشر قوي على أن أميركا حليفة السعودية لا تريد التصعيد لأنه يضر بمصالحها وبحليفاتها التي تعاني من الاستنزاف في اليمن.

المؤشر الرابع: اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي اكتمل بإعلان موقف ضد إيران، لكنه لم يذهب إلى اتخاذ أي خطوات عملية تصعيدية، كقطع العلاقات معها.

إن النظام السعودي ليس لديه سوى خيار من اثنين:

إما الاستمرار في التصعيد وفي حربه المكلفة والفاشلة في اليمن التي لا تقود إلا إلى المزيد من المضاعفات والتداعيات والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية، وبالتالي تهديد استقرار مملكة آل سعود. أو التسليم بالفشل وركوب قطار التسويات على قاعدة موازين القوى الجديدة التي لا تصب في مصلحة تحقيق أهداف حكام آل سعود، لا في سوريا، ولا في اليمن، ولا في لبنان.

* كاتب وصحفي لبناني

السعودية حرضت دول الخليج الأخرى على أن تسلك مسلكها (أ ف ب)



الحملة يستعدون من التراث الشيعي ومن «الكافي» أحاديث في منتهى الخطورة كحديث «من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد الثالثة فاقتلوه»، يستدعي خصومهم من التراث الرافضي ذاته «الخمرة لا تفسد الدين ما يفسد الدين هو نكران الولاية». في كل الأحوال لن يكون الجدل إلا عقيماً حين يتعلق الأمر بالنصوص الشرعية وتعديدات الأحكام الفقهية، فهناك أمور أكثر إلحاحاً تواجهها مدينة النبطية وقراها وهو شح المياه حتى في فصل الشتاء. فربما لو تيسر للناس

* كاتب لبناني